

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٠٢١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ؛
وعلى قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء هيئة الدواء المصرية للشراء الموحد
والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية ؛
وعلى القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد قواعد وإجراءات إعداد
واعتماد الهياكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية
الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ؛
وعلى موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛
وعلى موافقة مجلس نقابة المحامين ؛
وعلى كتاب رئيس هيئة الدواء المصرية رقم (٥٢) المؤرخ فى ٢٠٢١/٣/١٠ ؛
وبعد عرض السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون الإدارات القانونية ؛

ق س ر ر :

(المادة الأولى)

الموافقة على مزاولة أعمال المحاماة لأعضاء الإدارات القانونية بهيئة
الدواء المصرية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٢١/٣/٢٢

وزير العدل

المستشار/ عمر مروان